جمعيات القانون الدولي
وآثارها في دعم وتطوير الجانب الأكاديمي للجامعات

م.م مهدي صلاح مهدي الموسوي م.و عامر عبد رسن الموسوي أ.و خالد سلمان المهداوي
كلية القانون-الجامعة المستنصرية

المقدمة:

أولا: موضوع البحث.

يعد القانون أحد الركائز الأساسية التي تنظم العلاقات بين الدول، وتساهم في تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون، ومن هذا المنطلق تلعب جمعيات القانون الدولي دوراً محورياً في دعم وتطوير التعليم القانوني في الجامعات حول العام، وذلك من خلال تقديم الموارد الأكاديمية وتعزيز البحث العلمي وتنظيم برامج التعاون الأكاديمي في ظل التحديات التي تواجه الجامعات خاصة في الدول النامية.

ويبرز دور هذه الجمعيات في تقديم الدعم اللازم لتطوير المناهج القانونية وتوفير الفرص للطلاب والأساتذة للمشاركة في المؤتمرات الدولية والاستفادة من قواعد البيانات القانونية المتقدمة، كما تساهم في تمويل الأبحاث القانونية وتنظم الدورات التدريبية وورش العمل التي تعزز من مهارات الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.

ثانياً: أهمية البحث:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على أثر جمعيات القانون الدولي في دعم الجانب الأكاديمي للجامعات من خلال استعراض أدوارها المختلفة، وأبرز الجمعيات التي تقدم هذا الدعم، فضلاً عن دراسة التجارب الناجحة في التعاون الأكاديمي بين الجامعات وجمعيات القانون الدولي.

كما يسعى الى تحليل التحديات التي تواجه هذا التعاون واقتراح حلول لتعزيز الاستفادة من هذه الجمعيات في تطوير التعليم، لذا تعد أهمية هذا الموضوع في أن الارتقاء بالتعليم القانوني يسهم في اعداد كوادر قانونية قادرة على التعامل مع القضايا الدولية المعقدة، وكذلك تطوير التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية، ومن خلال البحث في هذا المجال يمكن تقديم رؤية واضحة حول كيفية

تعزيز الشراكة بين الجامعات وجمعيات القانون الدولي مما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم والبحث العلمي.

ثالثاً: إشكالية البحث.

لاتزال هناك تساؤلات حول مدى تأثير هذه الجمعيات في تطوير المناهج الدراسية وتحسين جودة البحث العلمي وتعزيز التعاون بين الجامعات المحلية والدولية.

تكمن الاشكالية الاساسية في أن مدى استفادة الجامعات من دعم جمعيات القانون الدولي، يختلف من دولة الى لأخرى حيث تواجه بعض الجامعات عقبات تتعلق بالتمويل والبيروقراطية وغياب التنسيق الفعال مع هذه الجمعيات. كما أن هناك تحديات تتعلق بكيفية دمج البرامج المقدمة من الجمعيات في الانظمة التعليمية الوطنية. ومدى توافقها مع احتياجات الجامعات والمجتمعات الاكاديمية.

بناء على ذلك يتمحور هذا البحث حول التساؤل الرئيسي الى (أي مدى تسهم جمعيات القانون الدولي في دعم وتطوير الجانب الأكاديمي للجامعات، وماهي التحديات التي تواجه هذا الدور؟

يتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية منها. ؟

١- ماهي أهم البرامج والمبادرات التي تقدمها جمعيات القانون الدولي لدعم الجامعات؟

٢- كيف تؤثر هذه الجمعيات على تطوير المناهج الدراسية والبحث العلمي في الجامعات.؟

٣- ماهي التحديات التي تواجه التعاون بين جمعيات القانون الدولي والجامعات، وكيف يمكن تجاوزها.؟

٤- ما مدى فعالية التجارب السابقة للتعاون بين الجامعات وجمعيات القانون الدولي في تحسين جودة التعليم القانوني.؟

يسعى هذا البحث الى تحليل هذه القضايا من خلال دراسة التجارب الناجحة والتحديات القائمة. مع تقديم مقترحات لتعزيز دور جمعيات القانون الدولي في دعم وتطوير التعليم الجامعي.

رابعاً: منهجية البحث.

تناولنا في هذا البحث المنهج التاريخي لدراسة تاريخ إنشاء جمعيات القانون الدولي حول العالم، والمنهج الاستقرائي لاستقراء الدور الذي لعبته جمعيات القانون الدولي في دعم الجانب الأكاديمي في الدول المختلفة، والمنهج التحليلي لتحليلي التحديات والمعوقات التي تواجه هذا الجمعيات في أخذ دورها الإيجابي، والمنهج الوصفي الذي تعارفت عليه الدراسات القانونية لوصف كل ما سبق بلغة قانونية سليمة.

خامساً: خطة البحث.

نظراً لسعة البحث وتشعبه بحيث يشمل العديد من المسائل في مجال دعم وتطوير الجانب الأكاديمي للجامعات، فأنه من العسير دراستها على مستوى واحد من الدقة والشمول، وهو يمكن ملاحظته في تناولنا لمحتويات المباحث اذ استفضنا في بعضها نظراً لأهميتها وما تثيره من إشكاليات عديدة وأكتفينا في بعضها الاخر بما تستدعيه طبيعة الموضوع المتعرض أليه. وهكذا جاء تناولنا لموضوع بحثنا في مبحثين وأنهينا هذا البحث بخاتمة عرضنا فيها أهم النتائج التي خرجنا بها.

المبحث الأول: التعريف بجمعيات القانون الدولي

جمعيات القانون الدولي هي منظمات غير ربحية تعمل على تعزيز الفهم والتطبيق السليم للقانون الدولي من خلال الأنشطة البحثية والتدريبية والتعليمية. لذا تعد منظمات متخصصة تهدف الى تطوير وتعزيز الفهم والبحث في القضايا القانونية ذات الطابع الدولي وتقوم هذه الجمعيات على نشر الوعي بالقوانين والمعاهدات الدولية من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات واصدار الابحاث والدوريات العلمية. كما تسهم في بناء شبكات تعاون بين الأكاديميين والممارسين القانونين لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات. الامر الذي يؤدي الى أن تلعب دوراً أساسياً في دعم الجامعات، ومن خلال هذه الجهود تسهم جمعيات القانون الدولي في تطوير النظم القانونية ورفع مستوى التعليم على الصعيدين الوطني والدولي.

لذا توجد العديد من الجمعيات والمنظمات التي تساهم في تطوير وتعزيز القانون الدولي وفيما يلي بعض المصادر التي تعرف بهذه الجمعيات.

أولاً: الجمعية الدولية لقانون العقوبات: تأسست عام ١٨٨٩ ومقرها في باريس(فرنسا) وتتمتع بصفة استشارية لدى منظمة الأمم المتحدة وتهدف الى تعزيز قانون العقوبات والقانون الدولي الجنائي على المستوى الدولي.

ثانياً: معهد القانون الدولي (Institute of International Law): تأسس عام ١٨٧٣ في مدينة غنت بلجيكا، يضم مجموعة من العلماء والخبراء في القانون الدولي، ويهدف الى تعزيز المبادئ القانونية الدولية وتطويرها.

ثالثاً: رابطة القانون الدولي (International Law Association): أنشأت عام ١٨٧٣ في بروكسل (بلجيكا) وتعمل على تعزيز القانون الدولي وتطويره من خلال المؤتمرات والمنشورات.

رابعاً: الاتحاد البرلماني الدولي: تأسس عام ١٨٨٩ ويضم برلمانات من مختلف دول العالم ويهدف الى تعزيز الموارد والتعاون بين البرلمانات وتطوير القانون الدولي.

خامساً: الجمعية الامريكية للقانون الدولي: تأسست عام ١٩٠٦ وتهدف الى تعزيز ودراسة القانون الدولي وتطويره من خلال الأبحاث والمنشورات [١].
سادساً: معهد لاهاي للقانون الدولي: تأسس في عام ١٩٢٣ في لاهاي هولندا، يعمل على تعزيز القانون الدولي من خلال تقديم دراسات متخصصة في هذا المجال.
سابعاً: الجمعية المصرية للقانون الدولي: تأسست في عام ١٩٤٥ في القاهرة مصر، تعمل على تعزيز ودراسة القانون الدولي ونشره والتوعية به في مصر والعالم العربي.
ثامناً: اللجنة الدولية للقانون الدولي – (International Law Commission (ILC: تأسست عام ١٩٤٧ في جنيف-سويسرا، وهي لجنة تابعة للأمم المتحدة ومعنية بدراسة القانون الدولي وتقديم الاستشارات والدراسات المتخصصة طبقاً للمادة (١٣) من ميثاق الأمم المتحدة ونظامها الداخلي.

المطلب الأول: دور جمعيات القانون الدولي في دعم الجامعات اكاديمياً

تلعب جمعيات القانون الدولي دوراً حيوياً في دعم الجامعات أكاديمياً من خلال تعزيز التعليم القانوني، وتطوير البحث العلمي وتوفير فرص للتواصل مع المؤسسات القانونية العالمية. ومن جانب أخر تساهم هذه الجمعيات في تقديم منح دراسية وبرامج تدريب للطلبة وأساتذة القانون، مما يساعد على تحسين المستوى الأكاديمي ورفع كفاءة الخريجين كما توفر بيئة للنقاش العلمي من خلال المؤتمرات والندوات التي تتيح تبادل الآراء والخبرات بين الأكاديميين والممارسين في مجال القانون الدولي.

أضافة الى ذلك تساعد هذه الجمعيات في تحديث المناهج الدراسية عبر أدخال مفاهيم حديثة ومتطورة تتماشى مع التطورات القانونية العالمية، وتعزيز الشراكة الاكاديمية بين الجامعات المحلية والدولية، مما يسهم في توسيع أفاق البحث العلمي وأثراء المعرفة القانونية.

ومن خلال دعمها للمشاريع البحثية وبرامج التبادل الأكاديمي، تسهم جمعيات القانون الدولي في تطوير مهارات الطلبة والاساتذة مما ينعكس إيجابياً على جودة التعليم القانوني.
الامر الذي يفرض علينا البحث في أهم النقاط في دور جمعيات القانون الدولي في دعم الجامعات أكاديمياً وذلك على الشكل التالي.

أولاً: دعم البحث العلمي والنشر الأكاديمي

توفر جمعيات القانون الدولي منصات للنشر الأكاديمي مثل المجلات المحكمة والكتب القانون المتخصصة مما يساعد الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات على نشر أبحاثهم وتبادل الأفكار مع المجتمع القانوني الدولي.

كما تتيح هذه الجمعيات قرضاً للجامعات للحصول على منح وتمويل للأبحاث القانونية مما يسهم في تعزيز جودة البحث العلمي وتطوير مناهج التدريس القانونية [١].

ثانياً: تنظيم المؤتمرات والندوات القانونية

تعد المؤتمرات والندوات العلمية من اهم الأنشطة التي تدعمها جمعيات القانون الدولي، حيث توفر فرصة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب المشاركة في مناقشات التطورات الحديثة في القانون الدولي [٢].

تتيح هذه الفعاليات للجامعات فرصة التواصل مع خبراء القانون وتعزيز التعاون البحثي والاستفادة من أحدث النظريات والتطورات القانونية.

ثالثاً: توفير البرامج التدريبية وورش العمل

تسهم الجمعيات الدولية في دعم التعليم القانوني من خلال تنظيم برامج تدريبية وورش عمل للطلاب القانون وأعضاء هيئة التدريس وتشمل هذه البرامج مثل:

- القانون الدولي العام والخاص
- حقوق الانسان والقانون الإنساني
- التحكيم الدولي وتسوية المنازعات
- القانون التجاري والاستثماري الدولي

وهذه الورش تساعد الجامعات على تحديث مناهجها وتزويد الطلاب بالمهارات العملية المطلوبة في سوق العمل [٣].

رابعاً: دعم تبادل الخبرات الاكاديمية والتعاون بين الجامعات

تسهم جمعيات القانون الدولي في تعزيز التعاون الأكاديمي بين الجامعات من خلال برامج التبادل العلمي حيث يتم ايفاد مجموعة من أساتذة وباحثين لألقاء محاضرات او اجراء أبحاث مشتركة، كما تساعد في إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات القانونية الدولية، مما يسهم في تطوير المناهج الدراسية واثراء التجربة الاكاديمية للطلاب[٤].

خامساً: تقديم الاستشارات الاكاديمية والمهنية

توفر جمعيات القانون الدولي استشارات اكاديمية للجامعات حول تحديث المناهج القانونية، وضمان توافقها مع التطورات الحديثة في القانون الدولي، كما تقدم

إرشادات مهنية للطلاب والخريجين حول المسارات الوظيفية في القانون الدولي، من خلال برامج التوجيه والإرشاد المهني [١].

المطلب الثاني: آثار دعم جمعيات القانون الدولي على جودة التعليم في الجامعات

تسم جمعيات القانون الدولي في تعزيز الوعي بالقضايا القانونية العالمية وتوفير بيئة أكاديمية محفزة للبحث العلمي والتبادل الفكري فضلا عن توفير فرصاً للطلبة والاساتذة للاطلاع على أحدث المستجدات في القانون الدولي والتفاعل مع الخبراء والمتخصصين. كما تتيح للجامعات أمكانية تحديث مناهجها بما يتماشى مع المعايير الدولية. مما يسهم في تحسين مستوى الخريجين وزيادة قدراتهم على المنافسة في سوق العمل. أضافة الى ذلك يعزز التعاون بين الجامعات والجمعيات الدولية من خلال تبادل الخبرات. ويشجع على أدخال أساليب تدريس حديثة قائمة على التحليل القانوني المقارن.

أن الاستثمار في دعم هذه الجمعيات لا ينعكس فقط على جودة التعليم. بل يسهم أيضاً في بناء بيئة قانونية متطورة تساهم في الارتقاء بالمجتمع وتعزيز دور القانون في تحقيق العدالة والتنمية المستدامة الامر الذي يفرض علينا أن نتعرض لاهم النقاط في دعم جودة التعليم في الجامعات وذلك على النحو الاتي:

أولاً: **تحسين جودة المناهج القانونية**

يفضل التعاون مع جمعيات القانون الدولي، حيث تستطيع الجامعات تطوير مناهج قانونية حديثة تتماشى مع المتطلبات الدولية، مما يرفع مستوى التعليم القانوني وتزويد الطلاب بالمعرفة اللازمة لممارسة القانون على المستوى الدولي.

ثانياً: **تعزيز فرص التوظيف للخريجين**

توفر الجامعات فرصاً للتدريب العملي والمشاركة في برامج التبادل الأكاديمي مما يساعد الطلاب على اكتساب خبرات عملية تعزز فرص توظيفهم في المنظمات الدولية والشركات القانونية الكبرى.

ثالثاً: **تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس**

من خلال المشاركة في المؤتمرات والبرامج البحثية التي تنظمها جمعيات القانون الدولي يمكن لأعضاء الهيئة التدريسية تحسين مهاراتهم الاكاديمية والتدريسية، مما يسهم في رفع مستوى التعليم القانوني في الجامعات [٢].

رابعاً: **تعزيز الوعي بالقضايا القانونية الدولية**

تساعد الجمعيات في نشر الوعي بالقضايا القانونية العالمية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس مثل قضايا حقوق الانسان والقانون البيئي والقانون التجاري الدولي، مما يسهم في تكوين جيل من القانونيين القادرين على التعامل مع التحديات القانونية العالمية [٣].

المطلب ثالث: التحديات التي تواجه جمعيات القانون الدولي الداعمة للجانب الأكاديمي في الجامعات

على الرغم من الفوائد العديدة لدور جمعيات القانون الدولي في دعم التعليم الأكاديمي، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه هذا التعاون والتي تعيق دورها في دعم الجانب الأكاديمي في الجامعات رغم أهميتها في تطوير التعليم القانوني وتعزيز البحث العلمي. من أبرز هذه التحديات نقص التمويل حيث تعاني بعض الجامعات خاصة في الدول النامية من نقص التمويل اللازم للمشاركة في أنشطة جمعيات القانون الدولي. بالمقابل تعتمد العديد من الجمعيات على التبرعات أو الدعم الحكومي المحدود مما يؤثر سلباً على قدراتها على تقديم منح دراسية أو تنظيم مؤتمرات علمية.

كما يواجه التعاون الأكاديمي بين هذه الجمعيات والجامعات عوائق بيروقراطية قد تعرقل تنفيذ برامج التبادل الأكاديمي أو تحديث المناهج الدراسية.

بالإضافة الى ماتقدم فأن عدم الوعي الكافي بدور هذه الجمعيات في بعض الجامعات يؤدي الى ضعف الاستفادة من مبادرتها وبرامجها [١]، ومن التحديات الاخرى التطور السريع في القوانين الدولية مما يفرض على الجمعيات تحدياً مستمراً في تحديث برامجها ومواكبة المستجدات القانونية، كما قد تؤثر العوامل السياسية وعدم استقرار في بعض الدول على فاعلية الجمعيات. مما يحد من قدراتها على تنفيذ مشاريع تعليمية طويلة الأمد.

من تطبيقات تأثير العوامل السياسية وعدم الاستقرار في العراق عام (٢٠١٤) تأثر عمل الجمعية العراقية للقانون الدولي الانساني التي تم تأسيسها في كلية القانون الجامعة المستنصرية بأمر وزاري من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشكل كبير جراء العوامل السياسية وعدم الاستقرار حيث شكلت الاوضاع المتوترة خصوصاً مع ظهور تنظيم داعش الارهابي والسيطرة على محافظة نينوى كان عائقاً كبيراً أمام مواصلة الجمعية أنشطتها الامر الذي أدى الى تقييد الحريات الاكاديمية وتقليل الدعم الحكومي والمنظماتي للجمعية .

كما أن عدم الاستقرار القانوني وانهيار البنية التحتية القانونية، أثر سلباً على تطبيق مبادئ القانون الدولي الانساني في العراق . فضلا عن انتقال عمل لجنة الصليب الاحمر من العراق الى الاردن بعد الحادث الارهابي الذي تعرض مقرها للتفجير في بغداد. وهي من اهم المنظمات الحكومية الداعمة للجمعية العراقية للقانون الدولي الانساني.

أضافة الى ذلك فرضت التحديات الامنية قيوداً على حرية الحركة والتنقل لأعضاء الجمعية، مما صعب عقد المؤتمرات وورش العمل والندوات التوعوية

كما تأثرت جهود التعاون من المنظمات الدولية خاصة اللجنة الدولية للصليب الاحمر في العراق بسبب الوضع الامني غير المستقر حيث تعرض مقرها للتفجير بعمل إرهابي الامر الذي ترتب على نقل مقرها من بغداد الى عمان الاردن، في ضل هذه الظروف كان من الصعب تحقيق أهداف الجمعية في نشر وتعزيز القانون الدولي الانساني.

علاوة على ذلك أدى النزوح الجماعي وضعف المؤسسات الى تراجع الاهتمام ببرامج التوعية القانونية، لهذا أصبح استمرار عمل الجمعية العراقية للقانون الدولي الانساني يتطلب دعماً حكومياً ودولياً أكبر لضمان استمرار أنشطتها في بيئة أكثراً أستقراراً . (ملحق رقم ١و٢ و٣).

ومن التحديات الأخرى صعوبة الوصول الى الموارد القانونية حيث تواجه العديد من الجامعات صعوبة الوصول الى المجلات القانونية الدولية والمصادر البحثية بسبب الاشتراكات المرتفعة [١]، فضلا عن أن هناك جانب أخر للتحدي هو الاختلافات اللغوية والمنهجية القانونية. حيث تعتمد العديد من الجمعيات على اللغة الانكليزية كلغة أساسية بالتعامل الدولي مما يعوق مشاركة بعض الأكاديميين والطلاب غير الناطقين بها، وهذه من أهم التحديات الجوهرية المانعة.

وأخيراً الى جانب هذه التحديات هناك تحدي في الاختلاف في النظم القانونية والتي قد تختلف المناهج القانونية في الدول مما يجعل من الصعوبة بمكان توحيد المناهج الدراسية أو تطبيق بعض من توصيات الجمعيات [٢].

المبحث الثاني: برامج جمعيات القانون الدولي الداعمة والمساهمة في تطوير الجانب الأكاديمي في الجامعات

تؤدي جمعيات القانون الدولي دوراً محورياً في تعزيز الجانب الأكاديمي للجامعات من خلال مجموعة متنوعة من البرامج والمبادرات التي تهدف الى تطوير التعليم القانوني وتعزيز البحث العلمي، وتشمل هذه البرامج المنح الدراسية التي تتيح للطلبة فرصة مواصلة دراساتهم العليا في جامعات متفوقة علمياً. مما يساعد على أدخال مفاهيم جديدة في التعليم القانوني ومن خلال برامج التبادل الأكاديمي التي تتيح الجمعيات الفرصة للطلبة والاساتذة لاكتساب خبرات دولية والتفاعل مع أنظمة قانونية مختلفة.

الامر الذي يفرض علينا أن نتعرض الى مجموعة متنوعة من البرامج والمبادرات التطبيقية والتي تهدف الى تطوير التعليم القانوني وتعزيز البحث العلمي من خلال مطلبين الاول البرامج الداعمة للجانب الأكاديمي ومطلب ثاني

البرامج التطويرية لأقسام القانون الدولي في الجامعات العراقية. وذلك على النحو الاتي.

أولاً: **أكاديمية لاهاي للقانون الدولي**

تعتبر أكاديمية لاهاي للقانون الدولي واحدة من المؤسسات الرائدة في مجال التعليم القانوني الدولي، حيث تقدم الاكاديمية برامج تعليمية متقدمة تشمل دورات صيفية وشتوية تستهدف الطلاب والباحثين في مجال القانون الدولي كما توفر الاكاديمية دعماً للباحثين من خلال تخفيف رسوم الدراسة وتوفير مرافق تعليمية متطورة [١].

ثانياً: **معهد الدولي للعدالة وسيادة القانون**

يقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مالطا ويهدف الى تعزيز سيادة القانون والعدالة من خلال تقديم برامج تدريبية وورش عمل تستهدف الأكاديميين والمهنيين في المجال القانوني، حيث يتعاون المعهد مع الجامعات والمؤسسات الاكاديمية لتطوير مناهج تعليمية متقدمة وتعزيز القدرات البحثية[٢].

ثالثاً: **برامج التثقيف في مجال حقوق الانسان والحريات الاساسية**

تعمل العديد من الجمعيات الدولية على تعزيز التعليم في مجال حقوق الانسان من خلال تطوير مناهج تعليمية وبرامج تدريبية تستهدف الجامعات، حيث تهدف هذه البرامج الى تعزيز سيادة القانون وحقوق الانسان بين الطلاب والأكاديميين مما يسهم في بناء ثقافة قانونية قوية داخل المجتمعات الاكاديمية[٣].

رابعاً: **مراكز المشورة القانونية في كليات الحقوق**

تعتبر مراكز المشورة القانونية التابعة لكليات الحقوق والقانون وسيلة فعالة لتعزيز التعليم العملي للطلاب وتمكن هذه المراكز الطلاب من المشاركة المباشرة في تقديم المشورة القانونية مما يعزز فهمهم العملي للقانون الدولي الإنساني ويطور مهاراتهم المهنية[٤].

خامساً: **دور الجمعيات الوطنية في تعزيز القانون الدولي الإنساني**

تسهم الجمعيات الوطنية مثل جمعيات الصليب الاحمر والهلال الأحمر في تعزيز قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال التعاون مع الجامعات لتنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية وتهدف هذه المبادرات الى نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني وتطبيقه العملي، مما يعزز من قدرات الطلاب والأكاديميين في هذا المجال[٥].

سادساً: **دعم برامج الاعتماد الأكاديمي**

تساهم الجمعيات والاتحادات المهنية في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات من خلال تقديم استشارات ودعم لتطوير المناهج الدراسية وضمان جودتها، يسهم ذلك في تحسين مستوى التعليم القانوني وضمان توافقه مع المعايير الدولية[٦].

نرى من جانبنا ومن خلال هذه البرامج والمبادرات أن هناك دور فعال تلعبه جمعيات القانون الدولي وهو دور أساسي في دعم وتطوير الجانب الأكاديمي للجامعات مما يعزز من جودة التعليم القانوني ويؤهل الطلاب لمواجهة التحديات القانونية على المستوى الدولي.

المطلب الأول : البرامج الداعمة للجانب الأكاديمي

تساهم جمعيات القانون الدولي في تطوير برامج الجامعات العراقية من خلال مجموعة من المبادرات والشراكات التي تهدف الى تعزيز التعليم القانوني ومن ابرز هذه الأدوار.

أولاً: تطوير المناهج الدراسية

تقدم جمعيات القانون الدولي توصيات لتحديث مناهج كليات القانون بما يتماشى مع المعايير الدولية، فضلاً عن ادراج موضوعات جديدة مثل القانون الدولي الإنساني، قانون حقوق الانسان، القانون التجاري الدولي، القانون الدولي للفضاء، القانون الدولي الجنائي، القانون الدولي للتراث، القانون الدولي الدبلوماسي، القانون الدولي للهجرة واللجوء، القانون الدولي للبيئة، القانون الدولي للمياه، قانون التنظيم الدولي.

ثانياً: تعزيز البحث العلمي

تنظيم مؤتمرات وندوات اكاديمية لمناقشة القضايا القانونية الدولية، كذلك دعم الأبحاث القانونية من خلال توفير مصادر اكاديمية وشبكات بحثية، فضلاً عن تشجيع النشر في المجلات القانونية الدولية

ثالثاً: بناء القدرات والتدريب

تنظيم دورات تدريبية لأعضاء الهيئات التدريسية لرفع كفاءتهم في تدريس القانون الدولي، وتوفير منح وفرص تدريبية للطلاب والأساتذة في المؤسسات الدولية، وكذلك إقامة مسابقات محاكاة للمحاكم الدولية لتعزيز المهارات العملية للطلاب.

رابعاً: التعاون الدولي

إقامة شراكات مع جامعات أجنبية ومؤسسات قانونية دولية، دعم برامج التبادل الاكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتعزيز المشاركة العراقية في الجمعيات والمؤتمرات القانونية الدولية.

خامساً: دعم سيادة القانون والإصلاح القانوني:

المساهمة في تطوير التشريعات الوطنية العراقية لتتوافق مع المعايير الدولية، وتقديم استشارات قانونية للحكومة والمؤسسات بشأن القوانين الدولية ودعم نشر ثقافة القانون الدولي بين الطلاب والمحامين والقضاة.

ومن الأمثلة على جمعيات قانونية يمكن ان تسهم في ذلك: جمعية القانون الدولي(ILA) ونقابة المحامين الدولية (IBA) والأكاديمية الدولية للقانون المقارن، اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يخص القانون الدولي الإنساني[١].

يرى الباحثين انه من الممكن ان يكون لهذه الجمعيات دور فعال في تعزيز جودة التعليم القانوني في الجامعات العراقية ورفع مستوى خريجي كليات القانون ليكونوا أكثر قدرة على التعامل مع التحديات القانونية الدولية الحديثة.

المطلب الثاني: البرامج التطويرية لأقسام القانون الدولي في الجامعات العراقية

تعد اقسام القانون الدولي في الجامعات العراقية من الركائز الأساسية في تكوين كوادر قانونية متخصصة تواكب التطورات العالمية ومع التحولات المتسارعة في المشهد القانوني الدولي برزت الحاجة الى تطوير مناهج وبرامج هذه الأقسام لمواكبة المستجدات وتعزيز جودة التعليم القانوني في الواقع، حيث تهدف هذه البرامج التطويرية الى تحسين البيئة الاكاديمية من خلال استحداث تخصصات جديدة، وتعزيز البحث العلمي، والتعاون مع المؤسسات الدولية وتنظيم الندوات وورش العمل المتخصصة.

كما تسعى الجامعات الى دمج التقنيات الحديثة في العملية التعليمية مما يسهم في تنمية قدرات الطلبة وتأهيلهم لسوق العمل، ومن أبرز الجهود المبذولة في هذا السياق، توسيع الدراسات العليا وتحديث المقررات الدراسية وتطوير أساليب التدريس، فضلاً عن تعزيز الشراكات مع الجامعات العالمية، وتعد هذه الإصلاحات خطوة ضرورية لتعزيز مكانة القانون الدولي في العراق واعداده ليكون اكثر انسجاماً مع المعايير الدولية.

من هذا الجانب تسعى الجامعات العراقية الى تطوير برامج اقسام القانون الدولي لمواكبة المستجدات القانونية وتلبية احتياجات المجتمع، وفيما يلي استعراض لبعض المبادرات والبرامج التطويرية في هذا المجال.

أولاً: **استحداث فروع جديدة في القانون الدولي**

١- أكملت جامعة الكوفة/كلية القانون استعداداتها الاكاديمية والعلمية لاستحداث فرع القانون الدولي المزمع اطلاقه في العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ بهدف تطوير التعليم القانوني وتلبية احتياجات السوق[٢].

٢- أنجزت الجامعة المستنصرية/ كلية القانون استعداداتها الاكاديمية والعلمية لاستحداث فرع القانون الدولي المزمع العمل به في العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ والذي يهدف الى المساهمة في ترسيخ المفاهيم القانونية الدولية في المجالين الاكاديمي والبحث العلمي فضلاً عن نشر الوعي

القانوني في مجال العلاقات الدولية من خلال طرح المستجدات القانونية في المجالين الوطني والدولي.

تطويراً للبحث العلمي في مجال التنظيم الدولي وتهيئة الأجواء الملائمة لدفع الباحثين لإنجاز البحوث التي تسعى الى إيجاد بيئة مناسبة للدراسات والأبحاث العلمية في مجال القانون الدولي، والتي تنتهي الى الاعداد الذهني والفكري لطلبة الدراسات العليا في مجال التنظيم الدولي خاصة في المجال الدبلوماسي[١].

ثانياً: **التعاون الأكاديمي الدولي**

ان التعاون الأكاديمي الدولي في اقسام القانون الدولي بالجامعات العراقية يعد احد ابرز الأساليب التطويرية التي تهدف الى رفع مستوى التعليم القانوني وتعزيز البحث العلمي وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه الشراكات والمبادرات الدولية.

١-الشراكة بين جامعة بغداد وجامعات اوربية: عقدت كلية القانون في جامعة بغداد اتفاقية تعاون مع جامعات اوربية مثل جامعة ليون الهولندية وجامعة باريس الثانية، حيث تم تبادل الأساتذة والطلبة بالإضافة الى تنظيم محاضرات مشتركة حول القانون الدولي وحقوق الانسان[٢].

٢-جامعة نينوى والتعاون مع جامعة بيتسبرغ الامريكية: شاركت جامعة نينوى في تعاون اكاديمي مع جامعة بيتسبرغ في الولايات المتحدة الامريكية حيث القى أساتذة عراقيون محاضرات حول القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الإسلامي امام المحاكم الامريكية[٣].

٣-جامعة الكوفة ومؤسسات دولية: ابرمت كلية القانون في جامعة الكوفة اتفاقيات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعزيز تدريب القانون الدولي الإنساني إضافة الى تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لطلبة وأساتذة القانون[٤].

٤-جامعة الموصل والتعاون مع الأمم المتحدة: أطلقت جامعة الموصل برامج تدريبية بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في العراق (يوناني) تهدف الى تدريب الطلبة على آليات القانون الدولي والمحاكم الجنائية الدولية[٥].

٥-جامعة البصرة والمجلس الثقافي البريطاني: عملت جامعة البصرة بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني على تطوير مناهج القانون الدولي وإدخال أساليب تدريس حديثة تعتمد على التحليل القانوني المقارن مع النظام القانوني البريطاني[٦].

بناء على ما تقدم نرى من جانبنا ان هذه الشراكات تسهم في تعزيز مستوى التعليم القانوني في العراق وتفتح افاقاً جديدة للطلبة والأساتذة في مجال القانون الدولي.

ثالثاً: **تنظيم الندوات وورش العمل:**

١- نظمت جامعة الشعب-كلية القانون ندوة علمية بعنوان "ادماج القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية" بحضور عدد من الأساتذة والتدريسيين، والتي تهدف الى زيادة الوعي القانوني ونشر الثقافة القانونية والتعرف على مواد وبنود القانون الدولي الإنساني ومبادئه واحكامه وتطبيقاته في المجتمع العراقي(١).

٢- نظمت جامعة الكفيل- كلية القانون ورشة عمل بعنوان "تطوير النظام القانوني الدولي لمواجهة التغييرات المناخية: دراسة تحليلية نقدية"، حيث تناولت بالدراسة والتحليل تطوير النظام القانوني الدولي لمواجهة التغييرات المناخية واثارها والاشكاليات التي يثيرها التزام الدول بتنفيذ الاتفاقيات الموقع عليها(٢).

رابعاً: **البحوث والدراسات العليا:**

١- ناقشت جامعة **كركوك/** كلية القانون والعلوم السياسية أطروحة دكتوراه حول دور القضاء الدولي في تطوير قواعد القانون الدولي العام، وتهدف الى تسليط الضوء على ماهية القاعدة القانونية الدولية وفاعليتها، واليات القضاء الدولي في تطوير القواعد الدولية والمعوقات التي تواجهه(٣).

٢- ناقشت كلية الحقوق بجامعة الموصل بحث دبلوم عالي حول دور محكمة العدل الدولية في تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني، والذي يهدف الى بيان دور المحكمة في تطوير الزامية مبادئ القانون الدولي الإنساني(٤).

٣- قامت جامعة تكريت- كلية القانون بمناقشة أطروحة الدكتوراه حول التفاوت في الالتزام بقواعد القانون الدولي العام بهدف دراسة ظاهرة التفاوت في الالتزام بالقواعد الدولية واثرها على النظام الدولي والتعاون الدولي(٥).

بناء على ما تقدم تظهر أهمية هذه المبادرات والبرامج التطويرية التزام الجامعات العراقية بتعزيز التعليم العالي والبحث العلمي في مجال القانون الدولي مما يساهم في اعداد كوادر قانونية مؤهلة تلبي احتياجات المجتمع وتسهم في تطوير النظام القانوني الدولي.

خلاصة مما تقدم وفي ضوء ما تم استعراضه:

يتضح ان تطوير اقسام القانون الدولي في الجامعات العراقية يعد خطوة ضرورية لمواكبة التغييرات العالمية وتعزيز مكانة العراق في المجال القانوني الدولي.

ان ادخال برامج اكاديمية متطورة وتحديث المناهج الدراسية وتعزيز البحث العلمي والتعاون مع المؤسسات الدولية جميعها تسهم في اعداد خريجين يمتلكون المهارات والمعرفة اللازمة لمواجهة التحديات القانونية الحديثة، كما ان تنظيم ورش العمل والندوات المتخصصة يتيح للطلبة فرصاً لاكتساب خبرات عملية تدعم فهمهم العميق لمبادئ القانون الدولي.

ورغم هذه الجهود لا تزال هناك حاجة الى مزيد من الاستثمارات في البنية التحتية الاكاديمية وتوسيع نطاق التعاون مع الجامعات العالمية، لذا فان استمرار هذه البرامج وتطويرها بشكل مستدام سيضمن تخريج كوادر قانونية قادرة على الاسهام بفعالية في القضايا القانونية الدولية وتعزيز مكانة العراق في الساحة القانونية العالمية.

المطلب الثالث: تجربة جمعيات القانون الدولي واللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني العراقية

فضلاً عن الدور المهم الذي تقوم به جمعيات القانون الدولي في دعم التعليم القانوني وتعزيز الوعي بالقوانين الدولية ومن ابرز التجارب في هذا المجال تعاونها مع اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني العراقية، جاء هذا التعاون بهدف نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني وتعزيز دوره في المناهج الاكاديمية داخل الجامعات العراقية.

ومن خلال الشراكة مع جمعيات القانون الدولي تمكنت اللجنة من تنظيم ورش عمل متخصصة لأعضاء الهيئات التدريسية والطلبة على مستوى محلي واقليمي ودولي مما ساهم في تحسين مستوى الفهم والتطبيق العملي لمبادئ القانون الدولي الإنساني[١].

إضافة الى ذلك، ساهم هذا التعاون في ادراج موضوعات القانون الدولي الإنساني ضمن المناهج الدراسية في الجامعات العراقية، مما أتاح للطلبة فرصة دراسة هذا المجال بشكل اعمق خاصة في قسم الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه، كما قدمت الجمعيات الدولية خبرات اكاديمية متطورة من خلال تبادل الأساتذة والمتخصصين مما أدى الى تطوير أساليب التدريب وتعزيز جودة التعليم القانوني في الجامعات العراقية[٢].

علاوة على ذلك، نظمت اللجنة الوطنية بالتعاون مع هذه الجمعيات مؤتمرات وندوات علمية تناولت التحديات القانونية والإنسانية التي يواجها العراق في ظل الأوضاع الراهنة مما ساعد على بناء قاعدة معرفية قوية للباحثين والطلبة في هذا المجال[٢].

كما وفرت الجمعيات الدولية منحاً دراسية وفرص تدريبية للطلبة الوافدين في مؤسسات اكاديمية مرموقة مما أتاح لهم الاطلاع على تجارب دولية متقدمة في مجال القانون الدولي الإنساني[٢].

رغم نجاح هذه التجربة إلا إنها واجهت بعض التحديات مثل ضعف التمويل وصعوبة الوصول الى بعض الجامعات بسبب الأوضاع الأمنية، إضافة الى التحديات الإدارية التي تواجه عملية دمج القانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية، ومع ذلك، أثبت هذا التعاون فاعليته في تعزيز الثقافة القانونية الإنسانية وساهم في تأهيل كوادر قانونية قادرة على العمل في المجالات الحقوقية والإنسانية داخل العراق وخارجه[٣].

خلاصة لما تقدم

نرى من جانبنا ان تجربة التعاون بين جمعيات القانون الدولي واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني العراقية نموذجاً ناجحاً للتكامل بين المؤسسات الوطنية والدولية في تطوير التعليم القانوني وتعزيز المعرفة بالقانون الدولي الإنساني، ما يمهد لمزيد من المبادرات المستقبلية التي يمكن ان تسهم في رفع مستوى التعليم القانوني في العراق.

الخاتمة

تلعب جمعيات القانون الدولي دوراً حيوياً في دعم الجامعات العراقية من خلال تقديم الموارد الاكاديمية وتطوير المناهج وتعزيز البحث القانوني.

يسهم التعاون بين الجامعات والجمعيات القانونية في تطوير الكوادر الاكاديمية واعداد جيل جديد من القانونيين المتخصصين في القانون الدولي، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه هذا التعاون فان تعزيزه يمكن ان يسهم في تحسين جودة التعليم القانوني وتعزيز دور الجامعات في اعداد كوادر قانونية مؤهلة قادرة على التعامل مع التحديات القانونية الدولية.

لذا ينبغي على الجامعات السعي لتوسيع شراكاتها مع هذه الجمعيات والاستفادة من الفرص التي توفرها للنهوض بالمستوى الأكاديمي والقانوني، وعليه يكون أحد ابرز اشكال الدعم يتمثل في المنح الدراسية وبرامج التبادل الاكاديمي التي تتيح للطلبة والأساتذة العراقيين فرصة الدراسة والتدريب في الخارج.

مما يساعدهم على اكتساب خبرات جديدة تعزز جودة التعليم القانوني في العراق، بالإضافة الى ذلك توفر جمعيات مثل معهد القانون الدولي والجمعية الامريكية للقانون الدولي مصادر بحثية متنوعة، بما في ذلك المؤتمرات الدولية والدوريات القانونية والمكتبات الرقمية التي تساهم في تطوير البحث العلمي القانوني داخل الجامعات العراقية.

فضلاً عن ذلك، تعمل هذه الجمعيات على تعزيز التعاون بين الجامعات العراقية ونظيراتها الدولية مما يساعد في تحديث المناهج الدراسية وإدخال مقررات حديثة تتماشى مع التطورات العالمية في القانون الدولي، كما توفر ورش العمل والتدريبات المتخصصة للأساتذة والطلاب، مما يعزز مهاراتهم العملية ويساعدهم في المشاركة الفعالة في القضايا القانونية العالمية.

والى جانب ما تقدم من الدعم الأكاديمي، تسهم جمعيات القانون الدولي في تعزيز سيادة القانون في العراق من خلال دعم الجامعات في اعداد الدراسات القانونية المتخصصة التي تساعد في تطوير التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

كما تشجع هذه الجمعيات على إقامة المسابقات القانونية الدولية مثل مسابقة المحاكاة القضائية (المحاكم الافتراضية) والتي تتيح للطلاب العراقيين التفاعل مع نظرائهم من دول أخرى مما يعزز مهاراتهم العملية والتنافسية.

وفي ظل التحديات التي تواجهها الجامعات العراقية مثل نقص التمويل وغياب بعض الموارد الاكاديمية، يصبح دعم جمعيات القانون الدولي أمراً ضرورياً لتطوير التعليم القانوني وتحقيق العدالة القانونية من خلال التعاون المستمر والمبادرات المشتركة، حيث يمكن لهذه الجمعيات أن تسهم بشكل كبير في تعزيز التعليم في العراق واعداد حيل جديد من المحامين والقضاة والمستشارين القانونيين القادرين على العمل في بيئة دولية متطورة.

وأخيراً، نرى مما تقدم بان الشراكة بين الجامعات العراقية وجمعيات القانون الدولي لا تسهم فقط في تطوير التعليم القانوني بل أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز دور العراق في المجتمع القانوني الدولي مما يفتح افاقاً جديدة للبحث العلمي والتعاون الاكاديمي المستقبلي.

المقترحات:

١. تحديث مناهج القانون الدولي بحيث يتماشى مع التطورات القانونية وذلك بإضافة مساقات جديدة مثل القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي الجنائي، القانون الدولي للبحار، القانون الدولي البيئي، التحكيم الدولي.
٢. توفير دورات وورش عمل تدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية لتعزيز مهاراتهم في تدريس القانون الدولي.

٣. تنظيم شراكات مع محاكم وهيئات قانونية دولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.
٤. تنظيم مسابقات محاكم صورية دولية للطلاب لتعزيز مهاراتهم العملية في القانون الدولي.
٥. انشاء منصات تعليمية رقمية تحتوي على محاضرات ومساقات مفتوحة في القانون الدولي.
٦. ضرورة دعم مشاركة الطلاب في مسابقات مثل philip c. jessup international law moot court competition.
٧. تقديم منح للطلاب للوصول الى قواعد بيانات قانونية دولية مثل lexisnexis, Westlaw – Legal Research Platforms.
٨. دعم مؤتمرات وندوات قانونية دولية داخل الجامعات لتعزيز الموارد الاكاديمية حول القضايا القانونية الدولية.
٩. دعم نشر الأبحاث المتميزة في دوريات قانونية دولية مرموقة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية.

الهوامش:

[1] -تلعب الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تطوير القانون الدولي وفقاً للمادة ١٣ من الميثاق من خلال تقديم دراسات لتطوير القانون الدولي وتدوينه، ينظر مزيداً من التفاصيل: سهيلة شريط. دور الجمعية العامة الأمم المتحدة في تطوير قواعد القانون الدولي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج٧، العدد الأول، ٢٠٢٣، ص ١٤٥٢-١٤٧٢.
وينظر كذلك : Frederic L. Kirgis. The American Society of International Law. First century: 1906–2006, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden/Boston, 2006.

[2] ٢- راجع تفاصيل أكثر على الموقع: https://research.un.org/

[3] - ينظر :Irwin Abrams. the emergence of the international law societies 2008..

[4] - راجع تفاصيل أكثر على الموقع حيث يتضمن تقرير الجمعية الدولية للقانون في تطوير قانون الفضاء الخارجي: https://www.unoosa.org/oosa/en/ourwork/spacelaw/index.html

[5] راجع في ذلك: دور المملكة العربية السعودية في نشر الثقافة القانون الدولي الانساني ٢٠٢٤: https://drgs.psau.edu.sa/ar/content/٢٠٢٤-١١-٢٤

[6] - ينظرفي ذلك: https://www.ila-hq.org/en

[7] - ينظر في ذلك: تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة حول دور التعليم في خطة التنمية المستدامة ٢٠١٥: https://www.un.org/ar/chronicle/article/٢٠٢٦١

[8] - ينظر في ذلك: https://research.un.org/

[9] - ينظر في ذ
INSTITUTW OF INTERNATIONAL LAW ANNUAIRE 1878 11, 344 -356

[10] - ينظر: نبيل العربي. بعض الملاحظات حول الآثار القانونية لقرارات الجمعية العامة، المجلة المصرية للقانون الدولي، مج ٣١، ١٩٧٥؛ تقرير الجمعية العامة حول دور التعليم، مصدر سابق.

[11] -ينظر الموقع: https://documents.un.org/ ؛ نبيل العربي. مصدر سابق.

[12] -من الملاحظ ان الجمعيات تعتمد على المصادر المالية المقدمة من الحكومات والمؤسسات الدولية (الاتحاد الأوربي والبنك الدولي) لتعزيز مشاريعها في الدعم الاكاديمي.

[13] -ينظر الموقع: https://digitallibrary.un.org/

[14] -ينظر: https://theiij.org/

[15] -ينظر: عبير محمد الهلي. دور الجمعيات الوطنية في تعزيز قواعد القانون الدولي الإنساني، سوريا، ٢٠١٧. على موقع: researchgate.org، https://www.unodc.org/

[16] -ينظر: د. خالد سلمان المهداوي. القانون الدولي الإنساني في مبادئه واحكامه وتطبيقاته، بغداد، دار الكتب والوثائق الوطنية، ٢٠٢١، ص٩٩؛ ينظر كذلك، https://international-review.icrc.org/

[١] ينظر: https://pedia.svuonline.org/
[١] - ينظر: https://www.qscience.com/
[١] -ينظر: تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، مصدر سابق.
[١] -ينظر: موقع جامعة الكوفة حول استحداث فرع القانون الدولي في كلية القانون (الأسباب والاهداف): https://uokufa.edu.iq/archives/١١٩٨٣٥
[١] -ينظر: موقع الجامعة المستنصرية كلية القانون، الأسباب والاهداف حول استحداث فرع القانون الدولي٢٠٢٤-٢٠٢٥، https://uomustansiriyah.edu.iq/web_college.php?id_dept=٧&lang=ar
[١] -ينظر المصدر نفسه.
[١] -ينظر موقع جامعة نينوى كلية القانون، https://uoninevah.edu.iq/law/en/
[١] - ينظر موقع جامعة الكوفة كلية القانون.
[١] ينظر موقع جامعة الموصل كلية القانون، https://uomosul.edu.iq/rights/
[١] - ينظر موقع جامعة البصرة كلية القانون، https://law.uobasrah.edu.iq/
[١] -ينظر: د. خالد سلمان المهداوي. مصدر سابق، ص ٧٧.
[١] -ينظر موقع جامعة الكفيل- كلية القانون، حول تقييم ورشة عمل حول تطوير النظام القانوني الدولي، https://alkafeel.edu.iq/news/details/١٢٨٦
[١] - ينظر: شيماء علي حسين. دور القضاء الدولي في تطوير قواعد القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه، جامعة كركوك- كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٤، ص٩٩؛ ينظر كذلك: د. مرشد احمد السيد، د. خالد سلمان جواد. القضاء الدولي الإقليمي، دراسة تحليلية مقارنة، عمان-الأردن، ٢٠٠٤، ص٧٤.
[١] - ينظر: موقع جامعة الموصل-كلية القانون، حول دور محكمة العدل الدولية في تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني، بحث دبلوم عالي، ٢٠١٩.
[١] - ينظر: احمد خضير صالح. التفاوت في الالتزام بقواعد القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت-كلية القانون، ٢٠٢٤، ص١١٠؛ ينظر كذلك: j.oppenheim international law, vol.1, peace London longmans, 1962, p300.
[١] - تعد احكام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الإقليمية لحقوق الانسان مصدراً مهماً لاستخلاص السوابق القضائية وتطوير الدراسات القانونية. راجع في ذلك: د. مرشد احمد السيد، د. خالد سلمان، مصدر سابق، ص ١٦١.
[١] -ينظر: تقارير الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. محكمة العدل الدولية التي توفر تحليلات قانونية محدثة حول القضايا الدولية المعاصرة. https://www.icrc.org/ar، un.org.
[١] -ينظر تفاصيل اكثر اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وكذلك ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥.
[١] - تستند الجمعيات الى تجارب التعاون السابقة في تنظيم العلاقة مع الجامعات الدولية والمنظمات غير الحكومية في تطوير المناهج وتنظيم المؤتمرات وورش العمل القانونية. راجع في ذلك، نبيل العربي. مصدر سابق، ١٩٧٥.

المصادر

١. سهيلة شريط. دور الجمعية العامة الأمم المتحدة في تطوير قواعد القانون الدولي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج٧، العدد الأول، ٢٠٢٣.
٢. اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وكذلك ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥.
٣. شيماء علي حسين. دور القضاء الدولي في تطوير قواعد القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه، جامعة كركوك-كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٤.
٤. د. مرشد احمد السيد، د. خالد سلمان جواد. القضاء الدولي الإقليمي، دراسة تحليلية مقارنة، عمان-الأردن، ٢٠٠٤.
٥. احمد خضير صالح. التفاوت في الالتزام بقواعد القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت-كلية القانون، ٢٠٢٤.

٦. نبيل العربي. بعض الملاحظات حول الآثار القانونية لقرارات الجمعية العامة، المجلة المصرية للقانون الدولي، مج ٣١، ١٩٧٥.
٧. عبير محمد الهلي. دور الجمعيات الوطنية في تعزيز قواعد القانون الدولي الإنساني.
٨. د. خالد سلمان المهداوي. القانون الدولي الإنساني في مبادئه واحكامه وتطبيقاته، بغداد، دار الكتب والوثائق الوطنية، ٢٠٢١.
9. Frederic L. Kirgis. The American Society of International Law. First century: 1906–2006, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden/Boston, 2006.
10. https://research.un.org/
11. Irwin Abrams. the emergence of the international law societies 2008
12. https://www.unoosa.org/oosa/en/ourwork/spacelaw/index.html
13. https://drgs.psau.edu.sa/ar/content/٢٤-١١-٢٠٢٤
14. https://www.ila-hq.org/en
15. https://www.un.org/ar/chronicle/article/20261
16. https://research.un.org/
17. https://documents.un.org/
18. institute of international law annuaries 1878.
19. https://digitallibrary.un.org/
20. https://theiij.org/
21. researchgate.org
22. https://www.unodc.org/
23. https://international-review.icrc.org/
24. https://pedia.svuonline.org/
25. https://www.qscience.com/
26. https://uokufa.edu.iq/archives/119835
27. https://uomustansiriyah.edu.iq/web_college.php?id_dept=7&lang=ar
28. https://uoninevah.edu.iq/law/en/
29. https://uomosul.edu.iq/rights/
30. https://law.uobasrah.edu.iq/
31. https://alkafeel.edu.iq/news/details/1286
32. Oppenheim. international law, vol.1, peace London Longmans, 1962.
33. https://www.icrc.org/ar.